



مَطْبُوعَاتُ أَكَادِمِيَّةِ الْمَمْلَكَةِ الْمَغْرِبِيَّةِ
سلسلة "التَّوَارِث"

الْفَرَكَنَةُ وَالْفَلَّانُونَ وَالْأُمَمِيُّ

التَّوَارِثُ 9 - الرباط - شَعْبَانُ 1406 - أَيْرِيلُ 1986

القرصنة والأخلاقية الدولية

عبد الله ثنون

لا شك في أن القرصنة ظاهرة تخلف ونكسة إنسانية، ترتد بالمجتمعات البشرية التي تنتشر فيها إلى حافة الجاهلية الأولى، حيث لا نظام ولا قانون، ولا تعايش سلمي بين الأمم والشعوب، تعمّر به الأرض وتزدهر الحضارة، وتأمين الأفراد والجماعات على وجودها ومصيرها، فشرعية الغاب التي هي قَدَر الكائنات المتوحشة، لم تُتَح الفرصة لهذه الكائنات، منذ العهود السحيقة، للتساكن والتعامل فيما بينها، برغم أن لها مَلَكاً ووزراء ومستشارين، على ما يحكي بيديا الفيلسوف في كتابه «كليلة ودمنة»، بل أخلاقية السطو وانتهاك الحرم أصبحت قانوناً معترفاً به في هذه المملكة، يخضع له الجميع أو يستسلمون له، أحبوا أم كرهوا، فالملك أول من يُمارسه، ومن الذي يستطيع أن يقول لملك الحيوانات : أن فمه منتن، كما جاء في المثل العامي ! ومن حيث إن الناس على دين ملوكها — كما يقولون — فإن الاعتداء الذي هو مفهوم القرصنة، لم يكن منكراً في عالم الغاب،

لكن هذا ليس قدر الانسانية فالآية القرآنية تقول : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ﴾ أي لا لتقتلوا. ولعلنا نظلم الغاب حين نخصها بالتنديد، وننسى البحر، وهو يكون ما يبلغ ثلثي اليابسة، وما يجري فيه من التسلط وإنكار حق الضعيف في الحياة، هو أضعاف ما يكون في الغاب، حتى قال الملك عبد العزيز بن سعود، وهو يتكلم عن تسلط الغرب على الشرق : « والله لولا أن الحوت ياكل الحوت، لما دخل الأجنبي بجيشه بيت العنكبوت »، وعلى البحر نشأت القرصنة، وتنامت حتى صار الناس يخافون من أخطارها ما لا يخافون من أخطار البحر نفسه، تماما كما هو الحال اليوم بالنسبة للطيران الذي هو في حد ذاته خطر، ولكن لا كالقرصنة، ولم أحسن المؤرخون حين سمو القراصنة بلصوص البحر، ترجمة مطابقة كل المطابقة لهذا العمل الذي تستنكره كل الشرائع والقوانين. والغريب أن تنشأ القرصنة وترعرع في البحر، وهو المقول فيه : إن داخله مفقود وخارجة مولود، لما يتعرض له راكبه من أهوال ومخاطر، مع فقدان الصريح ونُدرة النجاة.

ولكن يظهر أن هذا هو السبب في وجود القرصان بالبحر، حيث يتغلب القوي على الضعيف، ويأمن على نفسه ممن يتعقبه وينتصر للمغلوب. وأغرب من ذلك أن تنشط القرصنة في البحر الأبيض المتوسط، مع اكتنافه بسكان متحضرين في الجملة، مومنين بالبعث والدينونة، فكانوا بمقتضى إيمانهم هذا، أحرى أن يمتنعوا عن مقارفة هذا الاجرام الفظيع.

ونعتقد أن القرصنة في هذا البحر، بدأت أيام الحروب الصليبية، ومن ثم طلب صلاح الدين الأيوبي من المنصور الموحدي أن يمدّه بأسطوله ويمنع

وصول الصليبيين إلى بلاد الشرق الأوسط. ثم حدث أن راجت حركة اختطاف الأفارقة السود واسترقاقهم والتجارة في رقابهم، فأبدأ القرصان وأعادوا في هذا النوع من القرصنة، وكان لها مراكز معلومة في إمارات جنوة والبندقية وميلانو وغيرها من الشواطئ الأوروبية المواجهة للشواطئ الأفريقية، وكان أكثر مديريها من اليهود. وفي البندقية جرت حادثة اليهودي شيلوخ التي كتب عنها شكسبير رواية تاجر البندقية الشهيرة.

وجاوزت القرصنة في بحرنا هذا اختطاف السود إلى اختطاف البيض واسترقاقهم في غير حرب ولا قتال، وأكثر ما كان يقع ذلك على الحجاج المسلمين المتوجهين إلى مكة المكرمة، لأداء الركن الخامس من أركان الاسلام، فكم أُسترقَّ من هذه الطبقة من الناس ورُوعوا بالاختطاف والمعاملة القاسية ووضعهم تحت القيود والأغلال، إلى أن تجرى المساومات من أهلهم وذويهم أو من الدولة، لافتدائهم وتحرير رقابهم، وكثيرا ما يغاب عليهم ولا يعرف لهم مصير.

وللحقيقة والتاريخ نذكر أن القرصنة في المغرب كانت رد فعل من المهاجرين الأندلسيين الذين طردوا من إسبانيا أو هربوا بعد التدين أي الإقامة تحت سيطرة الملوك الكاثوليكين، لما وقع التحرش بهم وإجبارهم على التنصُّر، ونصب محاكم التفتيش المعروفة لهم، وقد أنزلهم ملوك المغرب حسب وفاداتهم المختلفة بمدن الرباط وسلا وتطوان وغيرها واعتمدوهم في تسيير البحرية المغربية أحيانا، وأحيانا أخرى كانوا يستقلون بالعمل في مواطنهم هذه، فينطلقون في البحر، وتدور بينهم وبين المراكب الإسبانية معارك للانتصاف من خصومهم، والمطالبة بتحرير بعض أهلهم الذين لم تتح لهم فرصة الهجرة

إلى بلاد الاسلام، وكانت الدولة ربما تغمض أعينها عنهم وتتركهم وشأنهم، فلا تتحمل مسؤولية أعمالهم، وهم أهل حق لا ينكر أحد عليهم المطالبة به، وهذه الجاليات الأندلسية في حالة استقلالها هي التي يطلق عليها بعض المؤرخين الأجانب اسم جمهورية الرباط وسلا وإمارة تطوان يضاف إليها إمارة شفشاون، وهي التي كانت تقوم بردود الفعل للقرصنة أو الهجوم المنطلق من شواطئ الجزيرة الابيرية في المتوسط وتارة في المحيط منطلقا من المدن المذكورة وغيرها، ومحاربة في البر أيضا على أسوار سبتة ومليلية.

والموقف الذي كانت تتخذه الحكومة المغربية إزاء هذه الحرب، هو الموقف السليم الذي تفرضه الأخلاق الدولية، متحفظة من التورط في حرب غير معلنة من الجهات الرسمية المعنية بالأمر، لا كما تفعل بعض الدول العظمى اليوم، التي تتحيز حتى في العمليات التي تعتبر من المقاومة الشعبية، وتقيم الدنيا ولا تقعدها لضرب هدف من أهداف العدو المتسلط الذي لا يفتأ يضرب ليل نهار مخيمات اللاجئين وأماكن سكنى المدنيين، بعد إجلاء شعب فلسطين من أرض آبائه وأجداده، وإحلال طغمة الصهاينة الوافدين من مختلف البلاد مكانهم بسعي من دولة كانت هي التي تولت كِبَر هذا الظلم.

ففيما كان المغرب الرسمي في حالة لا حرب ولا سلم مع الاسبانين والبرتغاليين الذين يحتلون بعض ثغوره ومراسيه، كان هؤلاء المحاربون يصطدمون يوميا بقوات الدولتين المجاورتين في البحر والبر، ويصيبون منها وتصيب منهم، ولكن لا هذه القوات تلاحق المحاربين في تخوم الأرض المغربية، ولا المغرب ينتقم للمحاربين المذكورين بضرب هدف من أهداف أعدائهم.

علما بأن المغرب لا يفتأ يعمل لاسترجاع أراضيه المحتلة بالطرق الدبلوماسية، ويستعد للجولة التي لا بد منها في يوم من الأيام إذا لم تغن الدبلوماسية شيئا.

فهل يعتقد رئيس من رؤساء البلاد الأوروبية التي تحاصر المهاجرين وتسكن القوانين لطردهم أن امرأة مهاجرة من يهود بولونيا أحق بالاقامة في فلسطين بل ورئاسة حكومتها من ياسر عرفات المشرذ المنوع من أرض آبائه وأجداده ؟ ولكن أين هي الأخلاقية الدولية التي ترى الحق حقاً وتنصره، والباطل باطلاً وتخذله ؟ هذه هي المشكلة .

ونعود إلى القرصنة بالمغرب لنشير إلى بعض ما حاق به من كوارث مادية ومعنوية على يد القرصان الأوروبيين، الذين جعلوا منه هدفاً يتنافسون في ضربه بشتى الوسائل، وعلى مختلف الجبهات من بحرية وبرية، ولمدى قرون، أدت إلى احتلال شواطئه التي جعل منها المحتلون حزاماً أمنياً لبلادهم، لما تبنت الجهات الرسمية عمل القرصنة، في جو من الفوضى السياسية التي كانت تتحكم في العلاقات الدولية، حيث لا قوانين ولا أعراف تنظم صلات الدول بعضها ببعض، والمغرب بحكم جواره لأوروبا ووقوعه في مواجهة أقطارها، كان أكثر تعرضاً لهجمات من غيره، وبذلك اقتطعت من أرضه عدة مدن، وأقاليم ما يزال يعاني من استرجاعها حتى الآن، شذائد ومصاعب.

والحق أن تكالب القرصنة على المغرب، ولا سيما بعد نزول الحكومات إلى الميدان وعدم اكتفائها بالتعاطف والمساندة للقرصنة، كما صار إليه الأمر في الظروف التي نعيشها حالياً بالنسبة إلى بعض الدول

العظمى، إن هذا التكالب جعل المغرب الرسمي لا يستطيع وحده أن يقاوم هذه الموجة الطاغية، ولم يكن بد من قيام حركات جهادية تطوعية للدفاع والترصد لقوات الغزو الأجنبي التي وضعت يدها في يد القراصنة، بل صارت هي بدورها قرصنة عليا بعد غياب الشرعية الدولية، فأصبح الوضع كما قال الشاعر :

إذا كان رب البيت للطبل ضاربا فلا تلم الصبيان فيه على الرقص

ويطول بنا الكلام على القرصنة السياسية التي كان المغرب ضحيتها. فلنصرف النظر إلى القرصنة اللصوصية كما يجب أن تسمى من غير تراجع عما سبق أن قلناه من أن مفهوم القرصنة هو الاعتداء، ففي اللصوصية اعتداء وزيادة. وقد اكتوى المغرب بنارها فيما افتقد من أبنائه ورجالاته، فضلا عن تجهيزاته المادية وثرواته الطبيعية التي كانت تتعرض للتحطيم والاتلاف، ونذكر من بين من اختطفتهم القرصنة الأوروبية العالم الكبير والجغرافي الشهير والسفير الأثير الحسن بن محمد الوزان الذي يعرف بليون الأفريقي، فقد أسره القراصنة الإيطاليون بغرب جزيرة جربة التونسية، وهو عائد من رحلة سفارية، واقتادوه إلى مركز النخاسة بنابولي، ولما رأوه صاحب قلم ودفاتر وكتب، ويتكلم بعض اللغات الأجنبية، أهدهوه إلى البابا ليون العاشر الذي احتضنه وقربه إليه وألحقه بخدامه وأجبره على التنصر وسماه باسمه، وأمره بكتابة وترجمة بعض التأليف في التاريخ والجغرافية والفلك، ومنها كتاب وصف إفريقيا المعروف والمترجم إلى عدة لغات، ولم يُفلت من قبضته إلا بعد وفاته، وكان قد قضى في خدمته فترة النضج الفكري من حياته، وذلك في أوائل القرن العاشر الهجري السادس

عشر الميلادي؛ ثم إنه لم يزل يتحين الفرصة للفرار حتى أمكنته، فانتقل إلى تونس، حيث جاء أحد الكرادلة للبحث عنه، وهو ممن تتلمذ له ودرس عليه العربية فلم يقف له على أثر، وفراره دليل على ما كان يلقاه من ذل الأسر وسوء المعاملة.

وأسير آخر من هذه الطبقة، إلا أنه كان حسن الحظ بالنسبة إلى سابقه، وهو العالم المؤرخ والرياضي الكبير أحمد بن القاضي صاحب كتاب « جذوة الاقتباس فيمن حلّ من الأعلام بفاس »، و « درة الحجال في أسماء الرجال » الذي ذيل به كتاب « وفيات الأعيان » لابن خلكان و « غنية الرائض في طبقات أهل الحساب والفرائض »، وكتب أخرى، وقد كان أسره القرصان الافرنج في رحلته للحج، وقاسى الشدائد من أسريه، ولكن السلطان أحمد المنصور الذهبي افتداه بمال كثير، لمغالة الأسرين، لما عرفوا أنه من أهل العلم، بفدائه، ولذلك قلنا إنه كان حسن الحظ، وقد بقي دائم اللّهج بذكره والثناء عليه، وألف في تاريخه كتاب « المنتقى المقصور على محاسن أبي العباس المنصور »، وكان أسره وفدائه في أواخر القرنين السابقين : (10 هـ / 16 م).

والخسارة العلمية الكبيرة التي أصابتنا من قرصان البحر، هي التي وقعت في القرنين الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي، على عهد الملك السعدي زيدان بن المنصور الذهبي، وكان قد شحن ذخائر نفيسة له، ومنها مكتبته القيمة، في مركب فرنسي لنقلها من أحد موانئ الجنوب إلى الشمال، والظن أنه أراد أن يحميها من الثوار في الداخل، ومن القرصنة الاسبانية المسلطة على المغرب في البحر، فلم يغن حذر من

قدر، ووقعت هذه الغنيمة الباردة في يد القراصنة الاسبان الذين ساقوا المركب الفرنسي إلى بلادهم وأستولوا على حمولته، وكانت الخزانة العلمية التي تشتمل على أكثر من ثلاثة آلاف مخطوط في العلم والأدب والفلسفة من نصيب دير الاسكوريال الذي بناه الملك فليبي الثاني، وأنشأ به مكتبة جامعة باللغة اللاتينية والاسبانية وغيرها، إلا العربية فكانت هذه هي القسم المخطوط للكتب العربية بالاسكوريال، والناس يظنون أنها بقية كتب العهد العربي بإسبانيا، وليس كذلك، إذ كُتِبَ ذلك العهد أحرقت بأمر محاكم التفتيش الذين كانوا لا يعرفون قيمتها ويعتقدون أن كل كتاب عربي هو نسخة من القرآن.

والدليل على ذلك أنك لا تتناول مخطوطا من الكتب العربية بالاسكوريال إلا وتجد عليه توقيع الملك زيدان أو توقيع والده المنصور الذهبي.

وقد طالب المغرب رسميا بإرجاع كتبه إليه أكثر من مرة، فكان الجواب أن هذه الكتب وقف على دير الاسكوريال، وهي في حيازة رجال الدين، ولا يجوز انتزاعها منهم، وفي بعض الأحيان كان المسؤولون يوجهون إليه بعض الكتب العادية التي يستلمونها من أيدي الناس ككتب الدراسة المتداولة وما في معناها مما لا أهمية له.

ولما كان الشيء بالشيء يذكر، والمقام للكلام على القرصنة الفكرية والحضارية، فإني لاحظت في زيارتي المتعددة للمكتبة الوطنية بمدير، أن جل مخطوطاتها العربية من أصل تطواني، إما انتساخاً أو تملكا، وإذا علمنا أن

مدينة تطوان، كانت قد احتُلت في الحرب التي نشبت بيننا وبين الاسبان عام 1272 هـ / 1860 م، وفرَّ أهلها منها، ولم تُستردَّ إلا بعد عامين من الاحتلال، وكان المواطنون المغاربة قد تركوا بيوتهم وأمتعتهم، على ما هي، ولم يحملوا معهم إلا ما خفَّ وزنه وارتفع ثمنه، ونجوا بأنفسهم خوفاً من القتل أو الأسر، إذا علمنا ذلك، فلا نستطيع أن نقدر ما نهب من التراث الحضاري والفكري، ومنه الكتب، ولا نشكُّ أن مدخرات المكتبة الوطنية بمدرّيد من المخطوطات العربية، هي ممّا نُقل من تطوان في حقبة الاحتلال المذكور.

ولئن كنّا قد توسعنا قليلا في الحديث عن القرصنة البحرية، خاصة بالمغرب، فلنشر إلى القرصنة الجوية، أول ما ظهرت بالمغرب، وهي حادث اختطاف الطائرة المغربية التي كانت تقل الزعماء الجزائريين، في طريقهم من المغرب إلى تونس، قصد اجتماعهم بالرئيس التونسي وجلالة الملك المغفور له محمد الخامس الذي سبقهم في طائرة أخرى إلى تونس، وذلك في العام الأول لاستقلال القطرين المغربي والتونسي، أعني عام 1376 هـ / 1956 م، وكانت قرصنة سياسية لم يسبق لها مثيل، تورطت فيها الحكومة الفرنسية التي تمنع في استقلال الجزائر، انتهاكة حرمة القوانين والأعراف الدولية، ولحرمة ملك المغرب الذي كان الزعماء الجزائريون في ضيافته، ولذلك قطع جلّالته الزيارة التي كان يقوم بها لتونس، احتجاجا على هذا التصرف الأهوج، وتوترت العلاقات بين المغرب وبين فرنسا، وأدى الحال إلى أزمة دامت فترة طويلة، أما في الداخل فقد عمَّ الاستياء جميع المواطنين وهاج الرأي العام ضدّا على هذه المعاملة، وخضع المغرب لحالة استثنائية من التآهب والتربص لعدة أيام.

وكنّت في تلك الأيام عاملا على طنجة، فصدرت الأوامر بالمداومة

الادارية، وهكذا لبثت في مكثبي يومين كاملين، لا أبرح مقر العمالة، أناام فيه وأتناول الطعام مع مساعدي الأقربين، استعدادا لما يحدث، ولكن الله سلم.

أخلص من هذا العرض الوجيز إلى أن القرصنة من حين ظهورها في القرون الوسطى لم تسلم من التواطؤ الدولي إلى الآن، وأحيانا تتولاها الدول نفسها، والحاضر يغني عن الغائب، فحادث الباخرة الايطالية والمقاتلات الأمريكية مما يقال فيه : « ما يوم حليمة بسر ». وإذا كانت هذه هي الأخلاقية الدولية، فكيف يكون التعامل مع القرصنة غير الرسمية، مما يكون الباعث عليها الرغبة في الكسب، أو العمل على إطلاق سراح بعض المعتقلين، أو الانتقام من تعسفات الاستعمار المفروض على الشعوب المستضعفة ؟

إن الرأي العام الدولي أدان الارهاب بجميع أشكاله، وأول ما يدخل فيه القرصنة، أدانه بالنسبة إلى العرب والمسلمين، مؤتمر القمة العربية الطارئة المنعقد بالدر البيضاء في غشت 1985، كما أدانته الأمم المتحدة بما يشبه الاجماع وأيد الادانة مجلس الأمن الدولي بإجماع أعضائه في دجنبر من السنة نفسها، إلا أن الملاحظ هو عدم التفريق بين الارهاب والمقاومة، فالمقاومة الوطنية التي تدخل تحت قرار الأمم المتحدة في سنة 1974 بحق الشعوب في النضال من أجل التحرر لا تكون إرهابا، ولا تشملها قرارات الادانة، ولا سيما بالنسبة للاستعمار الاستيطاني كما هو الواقع في فلسطين وجنوب افريقيا، إذ كيف يوافق أحد على شل حركة الوطنيين المقاومين للظلم والاستبداد والتسلط على بلادهم ومواطنيهم من أجاناب عنهم يتحكمون في

أنفسهم وأعراضهم وأموالهم كما يشاءون، فالمقاومة هي أهون سبيل لرفع كابوس الاستعمار عنهم وإلا لو تأتت لهم المواجهة الميدانية لحاربوا كما يحارب الأفغان والاريتريون والفلبينيون منذ سنوات.

نعم يجب أن لا تتجاوز المقاومة أرض المقاومين وأشخاص المستعمرين إلى غيرهم من الأبرياء وأراضي الدول المسالمة لحركات التحرر، وقد وافق على هذا الاستثناء، علّم المقاومة الوطنية في هذا العصر الأخ ياسر عرفات، وذلك بتنديده بالارهاب الاجرامي وأعمال الخطف في القمة العربية الطارئة، وتصريحات أخرى له، فالذين يدعمون الاستعمار الاستيطاني في فلسطين ويسكتون عن تصرفات البيض العنصريين في جنوب افريقيا، ويسهمون سراً وعلناً في عمليات القرصنة العدوانية، ثم يستنكرون الارهاب ويشنون عليه الغارات الشعواء، إنما يستهلون الرأي العام الدولي، ويسخرون المؤسسات الانسانية ومنظمات الأمم لأغراضهم ومصالحهم وروح الأنانية والهيمنة التي تحركهم، ومن ثم فإن الارهاب مطلقاً لن يتوقف ولن تكون له نهاية، والانسانية ستبقى رازحة تحت كابوس الخوف والتهديد، وما عبر عنها الجنرال كيوم (من مقيمي فرنسا في المغرب) وهو يندد بالمقاومين المغاربة بقوله : « إن هذه أعمال من صنع الجن لا من صنع البشر، إذ لو كانوا بشراً لضبطناهم ».

فلترجع الأخلاقية الدولية إلى سويتها، وهناك نقرأ جميعاً ما جاء في الانجيل : « وعلى الأرض السلام ».